



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

العوامل الرئيسة المؤثرة في استهلاك الطاقة والمشتقات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي

د. ناجي أبي عاد

مستشار أول في شؤون الطاقة - مركز الخليج للأبحاث

خبير دولي في شؤون الطاقة

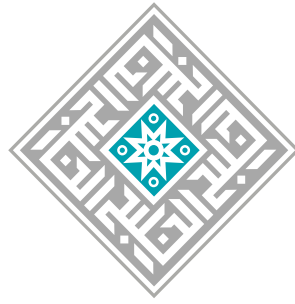
أكتوبر 2026



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

منذ عام 2000م



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث



حجبت أزمة الخليج ومضيق هرمز، بتداعياتها المستمرة منذ أواخر شهر فبراير 2026، النظر عن عدة أمور أساسية تتعلق بالدول العربية في المنطقة واقتصاداتها وسكانها، ومنها أسواق الطاقة والمواد البترولية في هذه البلدان والعوامل الرئيسة المؤثرة فيها.

وبالفعل، وكما في غالبية بلدان العالم، يتأثر استهلاك الطاقة والمشتقات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي بجملة من العوامل الاقتصادية والسكانية، بالإضافة إلى الأسعار المحلية لأنواع الوقود المختلفة، ومدى توافرها. وتعدّ هذه العوامل الأسس التي تُبنى عليها التوقعات المستقبلية لاستهلاك الطاقة انطلاقاً من تأثير كل مؤشر ومعدّلات نموه.

ولقد شهدت معدّلات نمو الطلب على الطاقة بشكل إجمالي ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات السابقة إذ ازداد استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي من نحو 5728 ألف برميل من مكافئ نفط في اليوم (ألف ب م ن/ي) عام 2008 إلى ما يُقارب 8873 ألف ب م ن/ي عام 2024، أي بمعدّل نمو سنوي بلغ نحو 2,8 بالمئة خلال فترة الأعوام الستة عشرة (الجدول رقم 1).

أما إجمالي استهلاك المشتقات النفطية (غاز البترول المُسال (البوتان والبروبان)، والغازولين (البنزين)، والكيروسين، والأسفلت، وزيت الديزل وزيت الفويل) في دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الفترة، فشهد أيضاً معدّلات نمو مُرتفعة حيث ازداد من نحو 2442 ألف ب م ن/ي عام 2008 إلى ما يُقارب 3856 ألف ب م ن/ي عام 2024، أي بمعدّل نمو سنوي بلغ قرابة 2,9 بالمئة (الجدول رقم 2).

وتعود أسباب هذا النمو إلى تسارع خطى التنمية الاقتصادية والتقدم القوي في معدّلات الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي ممّا دفع لزيادة قوية في استهلاك الطاقة على المستوى الأسري، وفي القطاعات الإنتاجية الصناعية منها والخدماتية.

الجدول رقم 1

إجمالي استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

2008-2024 | (ألف ب م ن/ي - أرقام مُدوّرة)

البلد	2008	2024	معدّل النمو السنوي 2024-2008
البحرين	292	311	0,4
الكويت	612	795	1,6
قطر	585	974	3,2
السعودية	2765	4353	2,9
عمان	469	733	2,8
الإمارات	1005	1707	3,4
الإجمالي	5728	8873	2,8

المصدر : مُنظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مُختلفة.

١- البيانات المُستخدمة هي تلك المُتاحة حتى عام ٢٠٢٤، وهو العام الأخير الذي تتوافر فيه، حتى حينه، مجموعة كاملة من الإحصاءات

” شهد إجمالي استهلاك المشتقات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الفترة معدّلات نمو مُرتفعة حيث ازداد من نحو 2442 ألف ب م ن/ي عام 2008 إلى ما يُقارب 3856 ألف ب م ن/ي عام 2024

“





كما أسهم ارتفاع مستويات التنمية الاجتماعية والتوسُّع الهائل في الخدمات الحكومية التنموية والتعليمية والصحية في زيادة الطلب على الطاقة وعلى المشتقات النفطية. وأسهم النمو السكاني الكبير أيضاً في دفع معدلات استهلاك الطاقة نحو الارتفاع، بالإضافة إلى دور الأسعار المحلية المنخفضة نسبياً للوقود، ومدى توافر مصادر الطاقة الأخرى فيها، في زيادة الطلب الإجمالي على الطاقة وعلى المشتقات النفطية في الدول الخليجية.

الجدول رقم 2

إجمالي استهلاك المشتقات النفطية - في دول مجلس التعاون الخليجي

2008-2024 | (ألف ب م ن/ي - أرقام مُدَوَّرة)

البلد	2008	2024	مُعدّل النُمو السنوي 2024-2008
البحرين	40	31	-1.6
الكويت	256	352	2.0
قطر	80	214	6.3
السعودية	1477	2011	2.0
عُمان	122	231	4.1
الإمارات	467	1017	5.0
الإجمالي	2442	3857	2.9

المصدر : مُنظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مُختلفة.

* تشمل غاز البترول المُسال (البوتان والبروبان)، والغازولين (البنزين)، والكيروسين، والأسفلت، وزيت الديزل وزيت الفیول

وفيما يلي استعراض لتأثير كل عامل من تلك العوامل على استهلاك الطاقة والمشتقات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي.

أ- النمو الاقتصادي

من المعروف أن العلاقة بين الدخل والطلب على الطاقة علاقة طردية، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة بشكل عام، إلا أنَّ الأثر النهائي للدخل على الاستهلاك يتوقف على العوامل الاقتصادية الأخرى مثل التغير في الهيكل الاقتصادي، وكثافة استخدام الطاقة، ودرجة الإشباع في استهلاك القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومستويات الأسعار مُقارنة بالدخل، بالإضافة إلى سياسات ترشيد استهلاك الطاقة. فحجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الخليجية بالأسعار الجارية في عام 2024 تضاعف عمّا كان عليه في عام 2008، إذ ارتفع من قرابة 1062 مليار دولار أميركي إلى ما يُقارب 2154 مليار دولار أميركي، أي بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 4,5 بالمئة (الجدول رقم 3).

”

العلاقة بين الدخل والطلب على الطاقة علاقة طردية حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة بشكل عام

“



تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الجارية

2008-2024 | (مليار دولار أميركي - أرقام مُدوّرة)

البلد	2008	2024	معدّل النمو السنوي 2024-2008
البحرين	24,3	46,9	4,2
الكويت	147,5	158,6	0,5
قطر	102,3	218,5	4,9
السعودية	467,6	1085,4	5,4
عمان	69,8	107,1	2,7
الإمارات	250,5	537,1	4,9
الإجمالي	1062,0	2153,6	4,5

المصدر : مُنظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مُختلفة.

ويبين الجدول رقم 3 تطوّر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول الخليجية للفترة ما بين عامي 2008 و2024. ويُظهر الجدول تفاوت النمو الاقتصادي في هذه الفترة في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تراوح المعدّل السنوي فيها ما بين 0,5 بالمئة كما في الكويت و5,4 بالمئة سنوياً في السعودية، وهي بفارق واسع أكبر اقتصادات المنطقة. وشهدت قطر أيضاً فورة اقتصادية، إذ بلغ معدّل النمو السنوي فيها حوالي 4,9 بالمئة وكذلك الإمارات. وسجّل الاقتصاد البحريني نمواً لا بأس به في تلك الفترة (نحو 4,2 بالمئة) وكذلك الاقتصاد العُماني (نحو 2,7 بالمئة).

والجدير ذكره هنا أنّ متوسط استهلاك الفرد من المشتقات النفطية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الدخل أي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يختلف بأي حال من الأحوال عن علاقة إجمالي الطلب على الطاقة بهذا الناتج.

ب- النمو السكاني

تعدّ الزيادة في عدد السُكان من العوامل الرئيسة التي تؤثر على استهلاك الطاقة والمشتقات النفطية، إذ يؤدي التضخم السكاني والديموغرافي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة باستعمالاتها المتعددة كالنقل والتبريد والتدفئة والإنارة، كما أنّها، أي الزيادة السكانية، تعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها استخدام مصادر مختلفة من الطاقة.

فالنمو السكاني في منطقة الخليج وارتفاع معدلاته خلال السنوات الأخيرة أدى إلى زيادة استهلاك الطاقة والمشتقات النفطية إلى جانب ارتفاع معدلات النمو الحضري والتوسع العمراني ونمو قطاع الخدمات مثل الإنارة والتدفئة والنقل وما شابه ذلك.

وقد ارتفع عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير خلال الفترة ما بين عامي 2008 و2024، إذ نما من نحو 38 مليون نسمة إلى ما يقارب 61 مليون



”

يؤدي التضخم السكاني والديموغرافي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة باستعمالاتها المتعددة كالنقل والتبريد والتدفئة والإنارة

“





نسمة خلال الفترة المذكورة، أي بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 2,9 بالمئة، وهو ما يعادل المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة والمنتجات البترولية خلال الفترة نفسها. وعليه، تبدو العلاقة بين ارتفاع عدد السكان واستهلاك المشتقات النفطية أكثر ترابطاً، فكلما ارتفع النمو السكاني صاحب ذلك ازدياد في استهلاك الطاقة والمواد البترولية (وإن كان بدرجات متفاوتة بحسب البلد والمنتجات النفطية).

ويبين الجدول رقم 4 تطور عدد السكان في الدول الخليجية في الفترة ما بين عامي 2008 و2024. والملاحظ أن النمو السكاني في دول مجلس التعاون تفاوت بشكل كبير خلال هذه الفترة. ففي الإمارات وعمان وقطر سجل نمو سكاني كبير بمعدل سنوي بلغ حوالي 4,5 بالمئة و4,5 بالمئة و4,2 بالمئة على التوالي، بينما بلغ المعدل السنوي نحو 2,2 بالمئة في كل من البحرين والسعودية وقرباً 2 بالمئة في الكويت. ويرجع السبب الأساسي لهذا الاختلاف في النمو السكاني إلى التفاوت في النمو الاقتصادي في هذه الدول وفي الطلب الناتج عنه على اليد العاملة المستوردة.

الجدول رقم 4

تطور عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي

2008-2024 | (مليون نسمة – أرقام مُدَوَّرة)

البلد	2008	2024	معدل النمو السنوي 2008-2024
البحرين	1,123	1,589	2,2
الكويت	3,586	4,913	2,0
قطر	1,448	2,788	4,2
السعودية	24,807	35,300	2,2
عمان	2,626	5,280	4,5
الإمارات	4,765	11,079	5,4
الإجمالي	38,355	60,949	2,9

المصدر : مُنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مُختلفة.

ج- الأسعار المحلية للمشتقات النفطية

تُشير قواعد النظرية الاقتصادية إلى العلاقة العكسية بين سعر السلعة والطلب عليها. فارتفاع أسعار الطاقة والمشتقات النفطية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة استخدامها، ومن ثم انخفاض الطلب عليها. ولكن، وكما رأينا، هناك عوامل أخرى غير الأسعار لها تأثير على استهلاك المُنتجات البترولية، ممّا قد يؤثر على طبيعة هذه العلاقة العكسية.

ويرتبط تسعير الطاقة والمشتقات النفطية بجملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة. فكما تتباين اتجاهات الأسعار في السوق المحلية لدول مجلس التعاون الخليجي بين مُنتج وآخر، كذلك فإن تطورها يختلف من بلد لآخر. ولما كانت هذه الدول تضم بلداناً تتباين فيها وفرة مصادر الطاقة المستخدمة والسياسات الاقتصادية وهيكل الاقتصاد المحلي فمن الصّعوبة بمكان الوصول إلى تقييم عام للأسعار وسياسات تسعير الطاقة في دول المجلس.

ارتفاع أسعار الطاقة
والمشتقات النفطية
يؤدي إلى ارتفاع تكلفة
استخدامها، ومن ثمّ
انخفاض الطلب عليها





ولكن، وبشكل عام، اتبعت الأقطار الخليجية نظاماً يُراعي الاعتدال في تسعير المنتجات النفطية بهدف تقليل نفقات المعيشة ومساعدة قطاعات المجتمع من ذوي الدخل المحدود في الحصول على الطاقة ومشتقاتها بأسعار مُخفضة، إضافة إلى دعم توسعة القطاع الصناعي وتعزيز خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما كانت الأسعار المُخفضة، وحتى اليوم، جزءاً من العقد الاجتماعي بين حكومات الدول المصدرة للنفط وسكانها، ممثلة بذلك إحدى القنوات التي يحصل من خلالها السكان على حصة من الثروة النفطية.

وعلى الرغم من ندرة البيانات المتعلقة بأسعار المنتجات البترولية في العديد من الدول الخليجية إلا أنه تم اللجوء إلى احتساب سعر مرجح لها للأقطار التي توفرت عنها بيانات خاصة بأسعار بعض المنتجات كالغازولين (البنزين) وزيت الديزل وزيت الفئول وذلك للفترة ما بين عامي 2008 و2024.

ويُبين الجدول رقم 5 تطور الأسعار الجارية للمشتقات البترولية في الدول الخليجية خلال هذه الفترة. ومن الملاحظ تفاوت نسب الارتفاع في الأسعار الجارية للمنتجات النفطية في هذه البلدان، فقد ارتفعت بشكل طفيف في الإمارات والكويت وعمان وبشكل أكبر في قطر والبحرين على التوالي، بينما شهدت السعودية أكبر نسبة ارتفاع في الأسعار الجارية للمنتجات النفطية فيها.

ولم يظهر أثر تطور أسعار المنتجات البترولية بدول مجلس التعاون الخليجي في الطلب عليها إلا بشكل هامشي إذ بقيت منخفضة كثيراً مقارنة بالأسعار العالمية، ومقارنة بالنمو الاقتصادي الكبير في هذه البلدان. ولكن يُمكن القول بشكل عام إن أسعار المشتقات النفطية في دول المجلس مُنخفضة نسبياً وذلك بسبب وجود نظام دعم سخي وإعفائها من الضرائب، الأمر الذي يؤدي إلى استهلاك مُتسارع أكبر.

الجدول رقم 5

تطور الأسعار المحلية للمشتقات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي

(معدّل النمو السنوي – أرقام مُدوّرة)

البلد\ المنتج البترولي	البحرين	الكويت	قطر	السعودية	عمان	الإمارات
الغازولين (البنزين)	+5,5	+4,7	+7,2	+8,6	+4,3	+4,5
زيت الديزل/ زيت الفئول	+6,0	+4,1	+8,0	+7,3	+5,0	+3,6
معدّل التطور السنوي لكافة المشتقات	+5,8	+4,4	+7,6	+8,1	+4,6	+4,0

المصدر : حسابات الكاتب استناداً إلى بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مُختلفة.

”اتبعت الأقطار الخليجية نظاماً يُراعي الاعتدال في تسعير المنتجات النفطية بهدف تقليل نفقات المعيشة ومساعدة قطاعات المجتمع من ذوي الدخل المحدود في الحصول على الطاقة ومشتقاتها“





يتأثر الطلب على المشتقات النفطية تأثيراً كبيراً بتوافر مصادر الطاقة الأخرى وجدواها الاقتصادية، خاصةً عند مقارنة أسعار المنتجات البترولية بأسعار بدائل الوقود، وعلى رأسها الغاز الطبيعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ التوسّع المتزايد في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يُحدث تأثيرات ملموسة على الطلب على مصادر الطاقة الأخرى في المنطقة وخاصة المشتقات النفطية.

وتمتلك دول مجلس التعاون إمكانات هائلة لاستخدام تقنيات الطاقة المتجددة على نطاق واسع. وتشهد منطقة الخليج بالفعل تحولاً ملحوظاً نحو مصادر الطاقة المتجددة، لا سيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية بالأخص، التي تتميز بنُضوجها التكنولوجي وتنافُسيتها السوقية.

كما تُسهم برامج ترشيد الطاقة في دول الخليج بشكل مُباشر في خفض الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية، ممّا يرفع كفاءة استغلال هذه الموارد، ويُعزز من صادرات النفط، ويدعم التنويع الاقتصادي عبر الاستثمار في الطاقة المتجددة. وتُسهم خطط رفع كفاءة الطاقة أيضاً في تقليل الهدر عبر تبني أجهزة مُرشّدة ومعايير بناء حديثة.



Gulf Research Center

Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel: +44-1223-760758
Fax: +44-1223-335110



Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64

